دراسات في
التطبيع مع الكيان الصهيوني

الدراسات الفائزة في
المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

المؤلفون

د. أحمد عبد الحكيم شهاب — أ. أحمد عوض الكومي — د. إلهام جبر شمالي

أ. إيمان سمعان عطا الله — أ. باسل صالح القاضي — أ. جوان محمود صالح

د. حكمت عايش المصري — أ. حيّان جابر — أ. رامي أحمد أبو زبيدة

د. عمر خضر سعد — أ. كمال عمار بوناب — د. لبيد عماد بن محمد

د. محمد عبد الرحمن عاشور — د. محمود عبد المجيد عساف — أ. نسمة حسين العطار

أ. هاجر أحمد زايدي — أ. يوسف صلاح الأشقر

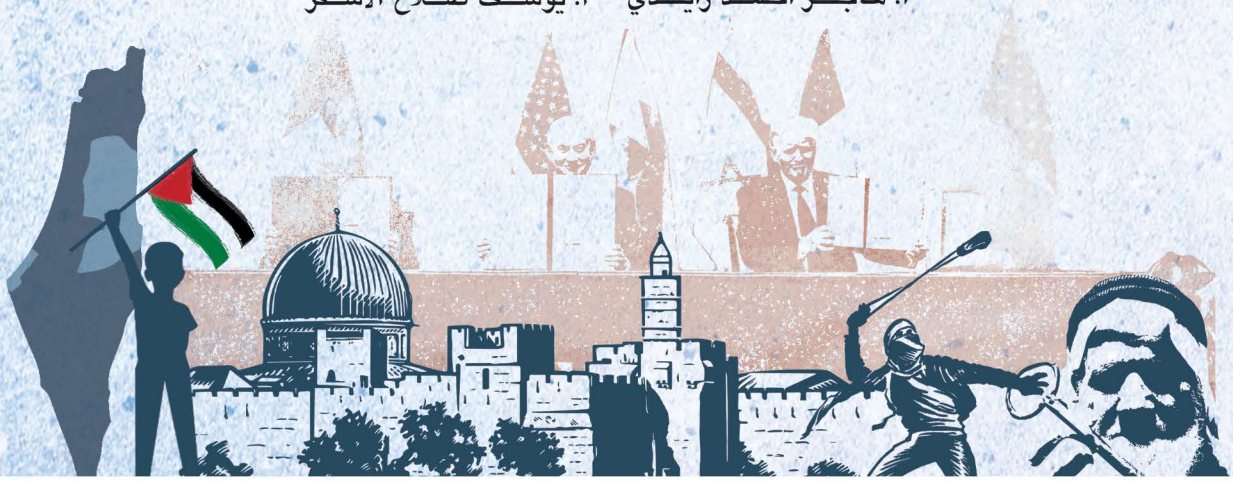

المعهد المصري للبحوث والدراسات الاستراتيجية — Elmessiri Academy for Research and Studies

PALM STRATEGIC Initiatives Centre

المركز الوطني للدراسات والاستشارات

الهيئة العامة للشباب والثقافة

الفصل الثاني عشر

الدوافع الأمنية للتطبيع العربي – الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية

أحمد عوض الكومي

الدوافع الأمنية للتطبيع العربي – الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية

أحمد عوض الكومي[1]

ملخّص:

تتناول الدراسة الدوافع الأمنية للتطبيع العربي – الإسرائيلي، باعتباره يتصدّر المخاطر الناجمة عن التحوّل في العلاقات العربية تجاه "إسرائيل" في الآونة الأخيرة، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، مستندة إلى آراء خبراء ومراقبين ومختصين أمنيين، ومستعرضة هذه الدوافع تحت ثلاثة عناوين رئيسية، ترتكز إلى مقوّمات الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجيته، انتهت إلى أن التطبيع سيقود إلى صياغة جديدة للنظريات الأمنية لمرحلة ما بعد التطبيع، ستستهدف، ضمن أبرز مخاطرها، القضية والمقاومة الفلسطينية بشكل مباشر، مقابل زيادة النفوذ الأمني لـ"إسرائيل" في المنطقة وتحقيق مكاسب أمنية على حساب الأمن القومي العربي؛ الأمر الذي يستدعي أولاً إدراك مخاطر التطبيع الأمني، والتحلل من الاتفاقيات الأخيرة، والإدارة العربية المشتركة للمخاطر، على قاعدة أن "إسرائيل" هي التهديد الأمني الوحيد في المنطقة.

كلمات مفتاحية:

التطبيع العربي – الإسرائيلي	القضية الفلسطينية	الأمن القومي الإسرائيلي
المقاومة الفلسطينية		التطبيع الأمني

[1] **أحمد عوض الكومي:** صحفي وباحث من قطاع غزة، حاصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، ويعمل مشرف أبحاث لدى المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، كما يعمل مراسلاً لدى صحف ومواقع إلكترونية عربية وأجنبية، وكاتب رأي لدى صحيفة فلسطين، ولديه العديد من الأبحاث والدراسات في مجالات الإعلام والسياسة.

مقدمة:

إن واحدة من أهم منطلقات "إسرائيل" نحو تطبيع العلاقات مع الدول العربية، تكمن في زيادة نفوذها الأمني بالمنطقة، وإحداث تحوّل في أولويات الأمن القومي العربي، في ظلّ ما تشهده المنطقة من تغييرات إقليمية وتنامي أخطار ترى "إسرائيل" أنها تهدد أمنها القومي، وفي مقدمتها إيران. يُحتّم هذا الأمر على "إسرائيل" الدخول إلى قلب النظام العربي، واختراق المجتمعات العربية؛ في مسعى لتوسيع حدودها الأمنية عبر التحالفات التي يوفرها التطبيع، بمعزل عن مصالح الدول العربية أو الأضرار التي يمكن أن تصيبها نتيجة ذلك، والانقسامات والمشاكل التي يمكن أن تنشأ داخلها. وتُعدّ القضية الفلسطينية أول المتضررين من آثار ذلك أو تداعياته، بتراجعها عن اهتمامات النظام العربي لصالح قضايا أخرى، ويمكن اعتبار ذلك أول المكاسب الاستراتيجية الإسرائيلية من وراء التطبيع، عبر إيجاد تهديد أمني يحتلّ أهمية كبيرة.

لذلك يتفق غالبية الخبراء والمراقبين بأن "التطبيع الأمني" يتصدّر ترتيب المخاطر الناجمة عن التحوّل في العلاقات العربية تجاه "إسرائيل" في الآونة الأخيرة، وتحديداً على القضية الفلسطينية، وهذا النوع من التطبيع لم يكن ترتيباً مستعجلاً لتهديدات طارئة، إنما امتداداً لمنطلقات فكرية أمنية منذ نشأة "إسرائيل" سنة 1948، لذلك فإن فهم الدوافع الأمنية للتطبيع الأخير؛ يبدأ بالعودة إلى أصوله في استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي، التي تحدد الأطر الرئيسية لأي علاقات تدشّنها المستويات السياسية في الدولة.

اعتمدت الدراسة على استعراض هذه الدوافع في ثلاثة عناوين رئيسية، تمثّل غطاءً لأي ممارسات إجرائية في المنطقة، وبالرغم من أن هذه الدوافع ترتبط في ظاهرها بمصالح خارجية لـ"إسرائيل"، فإن ما يجب التأكيد عليه أن كل توابعها الأمنية والسياسية والاستراتيجية تستهدف القضية الفلسطينية كهدف إسرائيلي مركزي، منذ تلك الرسالة التي تضمّ 67 كلمة، والتي كتبها آرثر بلفور Arthur Balfour إلى اليهودي ليونيل روتشيلد Lionel Walter Rothschild معلناً تأييد إقامة وطن لليهود في فلسطين.

أولاً: الأمن القومي الإسرائيلي:

إن البحث في الدوافع الأمنية للتطبيع يتطلب أولاً إعطاء تعريف لمفهوم الأمن من منظور إسرائيلي، ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وتبيان مرتكزاته التي قادت إلى صياغة محددات العلاقات ومستقبلها مع الدول العربية.

يُعرّف الأمن القومي لأي دولة في العالم، بأنه قدرتها على الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها، لكن تعريف الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون شاذاً عن جميع تلك المفاهيم، إذ يعرّف ديفيد بن جوريون الأمن القومي الإسرائيلي بقوله هو "الدفاع عن الوجود"، وهو في الحالة الإسرائيلية من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي الإسرائيلي؛ نظراً لارتباط قضية الأمن بنظرة "دولة إسرائيل" ووجودها في المنطقة، فـ"إسرائيل" في مفهومها للأمن القومي استندت على مبادئ صهيونية منها "نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية الأمن هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية، وانطلقت "إسرائيل" في بناء نظرياتها الأمنية على العوامل الديموجرافية والاقتصادية والجيو–سياسية.[2]

وقد وضع بن جوريون رئيس وزراء "إسرائيل" ووزير دفاعها الأول، الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها "إسرائيل"، وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم، وعدّت الفرضية الأولى في هذه النظرية أن وجود "إسرائيل" مهدد بالخطر، وأنها تخوض "صراع وجود" ضدّ أعداء يحيطون بها، ويسعون لوضع حدّ لهذا الوجود، وأكدت الفرضية الثانية أنه لا يمكن لـ"إسرائيل" الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتمّ إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لـ"إسرائيل"، أما الفرضية الثالثة فأقرّت بأنه ليس في وسع "إسرائيل" فرض حلّ للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في

[2] خضر محمود عباس، **الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته**، سلسلة علم النفس الأمني (غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب، 2003).

الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة، وهذه الفرضيات الثلاث صلب نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.[3]

وتحت ذريعة "الأمن القومي"، شنّت "إسرائيل" العديد من الحروب ضدّ الدول العربية واستهدفت أهداف داخلها، بالرغم من الاعتراف العربي بها كدولة ضمن حدود معترف بها دولياً، لكنّ ذلك لم يمنع أجهزتها الأمنية والاستخبارية من انتهاك سيادة دول عربية وارتكاب جرائم وانتهاكات تنطلق من مفهوم "إسرائيل" الخاص للأمن القومي، الذي أصبح مرادفاً لوجود الدولة.

ثانياً: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي:

يستند مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي إلى مجموعة رئيسية من المرتكزات أو المقومات التي يتأثر بها، ويترجم عملياً وميدانياً على ضوئها، وهي على النحو التالي:[4]

1. نظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.
2. استخدام القوة: تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملاً منيعاً وقوياً يحمي "إسرائيل"، ويمنع الدول العربية من محاولة القيام بأي عمل عسكري ضدّها، وتعرف بنظرية "الردع ضدّ الدول العربية".
3. تأمين مظاهر الدعم والمساعدة: فـ"إسرائيل" كانت وستبقى دائماً بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي لها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لضمان استمرارها.

وترتبط عملية الدعم بطبيعة الظروف المحيطة بها، وبصفتها كيان عنصري استيطاني لا يمتلك مقومات الدولة، سواء من الناحية الجغرافية؛ التي تتصف بصغر المساحة، والتي تشكل أحد المظاهر السلبية في نظرية الأمن الإسرائيلي، وكونها محاطة بالدول العربية من جميع الجهات.

---

[3] علاء طاهر، **حرب الفضاء: ونظرية الأمن الإسرائيلية** (باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991).

[4] حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء ومرحلة ما بعد "الثورات العربية"،" موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 2014/4/17، انظر: https://democraticac.de/?p=219

4. الأمن الإقليمي "التفوق والهيمنة": من خلال:

أ. التفوق على الدول العربية مجتمعة.

ب. قطع الطريق على الأطراف الإقليمية، والعربية خصوصاً، عن الوصول إلى تحسين مواقعها في الغرب.

ج. أمن القاعدة "تهويد الأرض والسكان".

وتقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مفهوم رسم خريطة استراتيجية للدول العربية، مقسمة إلى دوائر استراتيجية مهمة "حيوية"، وتقسّم "إسرائيل" العالم العربي لثلاث دوائر استراتيجية، والدوائر الرئيسية هي:[5]

- الدائرة الأولى والأهم: دائرة وادي النيل، وتقودها مصر.
- الدائرة الثانية: دائرة الشام، وتتنافس على قيادتها كل من العراق وسورية.
- الدائرة الثالثة: دائرة الخليج العربي، وتشكل السعودية الدولة المركزية فيها.

وأضاف أريل شارون Ariel Sharon، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، دائرتين أخيرتين إلى الدوائر أعلاه، وهما ترتبطان بالمجال الحيوي لـ"إسرائيل"، وبالمفهوم الإسرائيلي لمصادر تهديد أمنها القومي:

- الدائرة الإسلامية: وهي الدول الإسلامية النشيطة، خصوصاً إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى.
- الدائرة الإفريقية: وهي دائرة دول منابع النيل، شرق ووسط إفريقيا، وكذلك الدول المشرفة أو ذات التأثير على البحر الأحمر.

[5] أحمد المصري، "دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي،" جامعة الأزهر، قسم علوم سياسية، غزة، 2010.

ثالثاً: استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي:

ويعتمد قادة "إسرائيل" منذ قيامها سنة 1948 على عدم ذكر شكلها الجغرافي وحدودها، وقد نادى أول وزرائها بأن "حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها"، كما حدد قادة "إسرائيل" الأغراض الاستراتيجية لنظرية الأمن في ثلاثة مطالب:

1. تحقيق الغاية القومية.
2. تأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر أمنه.
3. الارتباط العضوي مع دولة عظمى.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأغراض لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لم تقف عند حدود الغايات، بل تجاوزتها بمراحل.

لكنّ المهمات الإسرائيلية في النهاية، تتكامل في هذا الإطار الاستراتيجي، فضرب الوحدة العربية، وإغراق الأمة العربية بالنزاعات والحروب الداخلية، إنما تؤدي في الحاصل الاستراتيجي إلى السيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط برمّته، وهذا ما حرصت وتحرص عليه أيضاً الإدارة الأمريكية ومعها الدول الأوروبية، التي تجمع على "الحفاظ على التفوق العسكري الاستراتيجي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط"، إذ إن "الهدف الرئيسي للسياسات الإسرائيلية هو السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط بأكمله، والمخطط الإسرائيلي هو تحييد الفلسطينيين والسيطرة التامة عليهم، حتى تتفرغ إسرائيل لتحقيق أهدافها الحقيقية، والسيطرة على الشرق الأوسط أكثر أهمية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. ومن أهم وسائل إسرائيل في تنفيذ مخططاتها هو النفوذ الإسرائيلي على السياسات الأميركية"، كما أكد البروفيسور الإسرائيلي إسرائيل شاحاك Israel Shahak.[6]

وإذ يواصل الكيان الإسرائيلي تفعيل "نظرية الأمن القومي"، فإنه يرى في عملية التسوية الجارية حالياً مع بعض الدول العربية اختباراً وليس اتجاهاً نهائياً، فتطبيقها لا يقوم على مبدأ التوازن المتبادل بل على منطق القوة والتفوق، ويكثف دوره الاستراتيجي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتوسيع دائرة الهيمنة الإيرانية عليه، بضمان التحرك

[6] نواف الزرو، الأمن الإسرائيلي وتجريد العرب من عناصر القوة، الجزيرة.نت، 2013/5/29.

بحرية أكبر في إعادة ترتيب أوضاعه العسكرية، وخططه الاستراتيجية، وتعزيز مصالحه، وتحقيق المكاسب في المجالات الاقتصادية والسياسية والصناعية وفي مجال العلاقات الدولية.[7]

ومنذ أيام بن جوريون وجولدا مائير Golda Meir، مروراً بليفي أشكول Levi Eshkol وإسحق رابين Yitzhak Rabin ومناحيم بيغن Menachem Begin، وصولاً إلى إيهود باراك Ehud Barak وبنيامين نتنياهو وإيهود أولمرت، كان هناك، وما زال، قناعة أبدية أزلية إسرائيلية تقول إن "إسرائيل" في خطر في ظلّ المحيط العربي المعادي، وبالتالي فإن حماية "الدولة" والحفاظ عليها مادياً وروحياً، وتدعيم مستقبلها واستمرار وجودها تُعدّ مسألة تحتل مكان الصدارة في الفكر الأمني الإسرائيلي.[8]

ويمكن اعتبار أن توثيق العلاقات مع الجوار العربي عبر بوابة التطبيع، واحدة من مقوّمات النظرية الأمنية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة؛ تهدف إلى تمكين تحالفات "إسرائيل" مع الإقليم؛ لدوافع عدّة، في مقدّمتها الأمن القومي للدولة.

ومن المؤكد أن أي تحديثات ستطرأ على استراتيجيات الأمن القومي الإسرائيلي أو اقتراحات مستقبلية، ستراعي مسألة التطبيع والعلاقات مع الجوار العربي، باعتبارها تحوّلاً استراتيجياً مهمّاً جداً لـ"إسرائيل"، ينتج عنها تعزيز خريطة المصالح الأمنية الإسرائيلية، على حساب التهديدات.

رابعاً: الدوافع الأمنية للتطبيع:

هناك العديد من الدوافع التي تقف خلف إقدام "إسرائيل" ودول عربية على تطبيع علاقاتهما البينية في هذا التوقيت، بعضها دوافع محلية تتعلق بكل دولة على حدة، وأخرى إقليمية مشتركة بين الطرفين.

وقد شهدت سنة 2020 تحولاً طارئاً في العلاقات العربية الإسرائيلية، بإعلان الإمارات في 2020/8/13 التطبيع مع "إسرائيل"، وهو الاتفاق الثالث من نوعه بين "إسرائيل"

---

[7] عبد الرحمن جعفر الكناني، "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي: "الردع الاستراتيجي" في تحديث عقيدة القوة والتفوق،" المركز الديمقراطي العربي، 2020/4/5، انظر: https://democraticac.de/?p=65763

[8] أيمن يوسف، "قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي: من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية،" الجامعة العربية الأمريكية، جنين، 2010.

والدول العربية منذ سنة 1948، ثم لحقتها البحرين في 11 أيلول/ سبتمبر، والسودان في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، وكانت المغرب الدولة العربية التي تعلن التطبيع خلال أربعة أشهر، في 2020/12/10، لكن هذه الاتفاقات بدت مختلفة ولا تشبه معاهدات "سلام" عربية سابقة مع "إسرائيل"، مثل مصر والأردن، التي أعقبت عقوداً من الصراع، ولم "يتبعها هذا النوع من الحب المفتوح"، بتعبير صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية.

وأوردت هآرتس، تعليقاً على اتفاق التطبيع الإماراتي مع "إسرائيل"، في عددها الصادر في 2020/8/18، أنه "على عكس معاهدات إسرائيل مع مصر والأردن، فإن الاتفاقية الأخيرة مع الإمارات، ليست في الحقيقة صفقة سلام، إنما تهدف إلى محاولة إجراء تعديل جيوسياسي إقليمي"، واصفة بأن "ابن زايد ذهب أبعد من السادات في اتفاقيته مع "إسرائيل".

وضمن مقارنة الصحيفة الإسرائيلية الاتفاقية الجديدة مع اتفاقية مصر، فقد أشارت إلى أن "تل أبيب خاضت خمسة حروب مروعة مع مصر في ربع قرن"، معتبرة أن "السلام حتى وإن كان بارداً فإنه كان يعني بالنسبة لإسرائيل إخراج أكبر دولة عربية من صف الأعداء، مع تداعيات أمنية واقتصادية كبيرة"، أما بالنسبة لمصر "فكان الاتفاق لا يحظى بشعبية في الداخل، ولكنه تمثل في عودة شبه جزيرة سيناء، وبناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة"، وفيما يتعلق باتفاق "السلام" مع الأردن، فإنه جاءت سنة 1994، بعد أكثر من ربع قرن من الصراع، "ولم يقتصر على وقف القتال بين الطرفين، لكنّه مكّن الأردنيين من الشراكة القوية لتحديد طبيعة حلّ الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين".[9]

فقد أثبتت الحروب العربية – الإسرائيلية فشل الحرب في حماية "إسرائيل"، وعجزها عن توفير الأمن لها، على الرغم من محاولات "إسرائيل" امتلاك مختلف أنواع الأسلحة وأكثرها تقدّماً، وخصوصاً الأسلحة النووية كضمان لأمن "إسرائيل"، وقد أسهمت الظروف السياسية التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط في جعل "إسرائيل" تسعى إلى تحقيق "السلام" كجزء من حماية "دولة إسرائيل" وتوفير الأمن لها، انطلاقاً من أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية قد يلبي الحاجة إلى الأمن، وخصوصاً في ظلّ تزايد

[9] هآرتس: ابن زايد ذهب أبعد من السادات وتطبيع الإمارات مختلف، موقع شبكة فلسطين الإخبارية، 2020/8/18، انظر: http://pnn.ps/news/534798

إدراكها بأنها بالرغم من تفوّقها العسكري، لم تتمكن من فرض استسلام غير مشروط على العرب، بل على العكس تمكّن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق، وأثبتت حرب 1973، وغزو لبنان 1982، وحرب تموز 2006، محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها.[10]

هذه الاختلافات في دوافع الاتفاقات الأخيرة، تعزّز قناعة سابقة لدى القيادة الإسرائيلية بأن الخطر الأساسي الذي يهدد أمن "إسرائيل" في العقد الحالي (2020–2029) ليس مصدره الدول العربية، وهي قناعة تتوافق حالياً مع قناعات النخب الإسرائيلية؛ التي ترى أن الخطر الاستراتيجي الأبرز أو الأكثر تهديداً لـ"إسرائيل"، هي إيران.

وعملياً، أعلنت الدول العربية، الإمارات والبحرين والسودان، عن جزء من دوافعها للتطبيع مع "إسرائيل"، وكان في مقدّمة هذه الدوافع؛ هي رغبة هذه الدول في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة التحديات الاستراتيجية، وحماية المصالح الوطنية، ونجد أنها لم تسمّي هذه الأخطار أو التحديات بأسمائها، لكنّها تلمّح غالباً إلى إيران.

واستناداً إلى ذلك، وبعد مَيْل الباحث إلى استطلاع آراء عيّنة من الخبراء في الشؤون الأمنية والاستراتيجية بشأن الدوافع الأمنية للتطبيع، في إطار سؤال رئيسي ومباشر، فيمكن تصنيفها ضمن ثلاثة دوافع أمنية مركزية، تمثّل غطاءً لأيّ مسلكيات أمنية في المنطقة، وهي على النحو التالي:

1. ردع إيران:

تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح، أمنياً وعسكرياً، إلى أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس "إسرائيل"، الخطر الأكبر على أمنها الوطني، ومن ثَمّ باتت مستعدة للتحالف العسكري مع "إسرائيل"؛ ما يشكّل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً أن إيران ستجد في هذه الخطوة استفزازاً كبيراً لها؛ ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.[11] كما يُعدّ

[10] عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية، مركز المرشد للدراسات – جنين، 2011.

[11] جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، القدس،" مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، العدد 281، 2020.

المشروع النووي الإيراني السبب الرئيسي لتوجّه هذه الدول العربية، التي ترى فيه تهديداً لأمن الخليج وللعلاقات مع طهران، وتهديداً لمستقبلها أيضاً؛ لذلك يعدّ التطبيع مدخلاً إلى شراكة أمنية مع "إسرائيل" تتبنّى هذه المخاوف.

ويفسرّ ذلك استباق الإمارات إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران في آب/ أغسطس 2020، وإرسالها وفوداً سرية وعلنية إلى طهران، في مقدمتها مستشارها للأمن القومي طحنون بن زايد، وتوقيع اتفاقية تعاون حدودي بحري معها، قبل أيام من إعلان تطبيعها مع "إسرائيل"، في خطوة قرأها الإيرانيون بأنها "مقصودة لضبط الغضب وردة فعل الإيرانيين يوم يُعلن رسمياً عن اتفاق أبراهام"، لكن هذه الخطوة لم تحقق المطلوب، لتتوالى سريعاً التعليقات الإيرانية الغاضبة، من رأس هرم السلطة في البلاد، المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي Ali Khamenei، إلى رئيس الجمهورية حسن روحاني Hassan Rouhani، وأعلى قائد عسكري، قائد أركان القوات المسلحة اللواء محمد باقري Mohammad Bagheri، التي ركزت على استخدام مفردات قاسية في شكلها ومضمونها، باتهام أبو ظبي بارتكاب "حماقة استراتيجية" و"خيانة كبرى".

ولم تكتفِ طهران بهذه التوصيفات، بل أطلقت تهديدات صريحة ضدّ الإمارات، حيث حذرها روحاني من إيجاد موطئ قدم لـ"إسرائيل" في المنطقة، مؤكداً أنه "حينئذ، سيتم التصرف مع الإمارات بشكل آخر"، كذلك شدّد باقري على أن القوات الإيرانية "ستنظر من الآن إلى الإمارات وفق حسابات أخرى"، محملاً إياها مسؤولية "أي حادث في الخليج يستهدف الأمن القومي الإيراني، ولو كان صغيراً".[12]

ويُفهم من ذلك أن إيران قرأت في اتفاق التطبيع تشريعاً عربياً لـ"إسرائيل" وضوءاً أخضر لها بالتموضع في المنطقة، وفي مقربة من حدودها الجنوبية في الخليج، وهو بتقديراتها الأمنية تحوّل جيو–سياسي خطير، يزيد من احتمالات الصدام. لذلك، يرى المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار Mohammad Mahdi Shariatmadar، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن القوى الخارجية التي تستعين بها الأنظمة العربية في بناء قوتها، لا تريد ميزان قوى في المنطقة إلا إذا كانت كفّة "إسرائيل" هي الأرجح، وينقل شريعتمدار عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت قوله، في وقت سابق: "نحن لا يمكن أن نكون عرباً،

[12] اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: أسباب غضب إيران من "الخدعة"، **العربي الجديد**، 2020/9/10.

لذلك على العرب أن يكونوا شرق أوسطيين"، ويرى شريعتمدار أن هذا التصريح يعبّر عن السياسة الإسرائيلية في المنطقة.[13]

وتقف ثلاثة أسباب وراء الموقف الإيراني الرافض للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وهي:[14]

أولاً: الموقف الإيراني المبدئي الأيديولوجي والسياسي من وجود "إسرائيل" أساساً، وطبيعة الصراع الدائر في فلسطين المحتلة والقضية الفلسطينية عموماً، باعتبارها قضية إسلامية مركزية، فترى طهران في التطبيع تهديداً لأيديولوجيتها الثورية الخارجية، والقضية الفلسطينية، ومحاولة تآمرية لتصفية القضية، كما صرّح بذلك الناطق باسم الخارجية الإيرانية وقادة إيرانيون أكثر من مرة.

ثانياً: مخاطر التطبيع على الأمن القومي الإيراني، تثير قلاقل لدى الإيرانيين، حيث من شأن أي تقارب خليجي إسرائيلي أن يسمح بوصول الكيان الإسرائيلي إلى الحدود الإيرانية الجنوبية، بعد اقترابها في الشمال بسبب العلاقات الوطيدة بين باكو وتل أبيب. هذا القلق كان حاضراً أيضاً في الحسابات الإيرانية عندما تبنت موقفاً رافضاً قاطعاً من استفتاء إقليم كردستان العراق، والعمل على إفشاله.

ثالثاً: آثار التطبيع على التوازنات الإقليمية، حيث ترى طهران في ذلك محاولة أمريكية إقليمية لتغيير موازين القوة في المنطقة ضدّها، لا سيّما في ظلّ التصعيد الكلامي الأمريكي، وتعاظم احتمالات ترجمته عملياً.

وفي هذا الإطار، استعرض محرر شؤون الشرق الأوسط في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) جيرمي بوين Jeremy Bowen، خمسة أسباب توضّح أهمية "تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات" تحديداً، كان من أبرزها ما جاء تحت عنوان "صداع استراتيجي جديد"، قال فيه إن القيادة الإيرانية نددت بـ"اتفاق أبراهام" بشدة، فقد وضعهم تحت ضغط جديد، كما تسببت عقوبات دونالد ترامب في ألم اقتصادي حقيقي، وأصبح لدى إيران أيضاً صداعاً استراتيجياً إضافياً. وذكر بوين أن القواعد الجوية

[13] مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، 2021/3/6.

[14] إيران وقطار التطبيع العربي.. حسابات الربح والخسارة، الجزيرة.نت، 2017/12/18.

الإسرائيلية تُعدّ بعيدة عن إيران، أما تلك الخاصة بالإمارات، فهي عبر مياه الخليج، وأن ذلك سيكون مهماً للغاية في حال كانت هناك عودة للحديث عن ضربات جوية ضدّ المواقع النووية الإيرانية، مضيفاً: "بات لدى إسرائيل والولايات المتحدة والبحرين والإمارات مجموعة من الخيارات الجديدة، وفي المقابل، يجد الإيرانيون أن مساحة المناورة قد تقلصت".[15]

ووفق رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، فإن معظم التحديات الأمنية الحالية لـ"إسرائيل" تنبع من تهديد واحد، وهو مطامع الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، وبقوله فإن هذه المطامع لا تتجلى في أنشطة النظام النووية العسكرية فحسب، بل في مساعيه لنشر الأسلحة وبناء محاور نفوذ في اليمن، والعراق، وسورية، ولبنان، وغزة، ومناطق أخرى أيضاً، وعلى وجه الخصوص، سعت إيران إلى تحسين ترسانتها من الصواريخ الدقيقة ونيران المواجهة الأخرى وتوسيعها، ويعود ذلك جزئياً من أجل تصدير هذه الأسلحة إلى "الفصائل الشيعية المسلحة" في جميع أنحاء المنطقة.[16]

وقد ورد "التهديد الإيراني" كأول محور في خريطة التهديدات العسكرية لـ"إسرائيل" ضمن الخطة العسكرية الإسرائيلية الجديدة لرئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي Aviv Kochavi، الذي تولّى المنصب خلفاً لآيزنكوت سنة 2019، والتي أطلق عليها اسم "خطة تنوفا Multi-Year Tnufa Plan". وينوي كوخافي، كجزء من الخطة، تعيين لواء

---

[15] تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/9/15، انظر: http://bbc.in/37OHSDa

[16] غادي آيزنكوت وغابي سيبوني، "الحملة بين الحروب": كيف أعادت إسرائيل رسم استراتيجيتها للتصدي للنفوذ الإيراني الخبيث في المنطقة، موقع معهد واشنطن، 2019/9/4، انظر:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhmlt-byn-alhrwb-kyf-aadt-asrayyl-rsm-astratyjytha-lltsdy-llnfwdh-alayrany

يهتم فقط بالقضية الإيرانية، بدءاً من الاهتمام ببرنامج طهران النووي وحتى توسعها العسكري حيال "إسرائيل"، كما سيجري أيضاً إنشاء قيادة منطقة عسكرية خاصة جديدة للتعامل مع الساحة الإيرانية.[17]

ولم يُخفِ رئيس الوزراء الإسرائيلي دوافع تل أبيب من التطبيع العربي، وقال خلال حوار تلفزيوني مع بي بي سي في 2019/9/7، إن "هناك تحولاً في توجهات دول وشعوب عربية عدة تجاه إسرائيل"، معتبراً أن "الجديد هو أن دولاً عربية باتت تدرك أن بإمكاننا المضي قدماً في أمور عدة، خاصة في المجال الأمني"، وأرجع سبب التحوّل في نظرة العالم العربي لبلاده، على الرغم من عدم التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية، إلى "إدراك كثيرين في العالم العربي على مستوى القادة والشعوب أن إسرائيل لم تعد عدواً لهم، وإنما باتت حليفاً أساسياً في مواجهة عدوان إيران".[18] أو كما قال السفير الأمريكي دنيس روس Dennis Ross المساعد الخاص السابق للرئيس باراك أوباما Barack Obama عن اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي بأن "ما كان يحدث تحت الطاولة، سيُصبح الآن مطروحاً على الطاولة. فبإمكان الاعتراف علناً بالتعاون الأمني، ولن يكون هناك ضرورة لتواجده في الظل".[19]

وبالتالي، فإن تقاطع المصالح الأمنية بشأن إيران، أسهم أولاً في تبدّل واختلاف التقديرات الرسمية لخريطة الأعداء وأولويات المواجهة، وتثبيت الرؤية الإسرائيلية لهذا التوجّه، ثم أسس لروابط أمنية متقدمة، اكتملت بفضل التطبيع. ولذلك يقول مستشار الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad، والأمين العام لجمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني، مجتبي رحماندوست Mojtaba Rahmandoust، في مقابلة خاصة مع الباحث، إنه "لم يكن هناك أمن داخل الدول العربية قبل التطبيع، ولن يكون بعده"، مضيفاً: "إسرائيل تحاول إخافة الدول العربية من إيران عبر صناعة عدوّ مركزي، وتقديم نفسها لهم على أنها صديقة ويمكن أن تحميهم من

---

[17] خطة "تنوفا" العسكرية الإسرائيلية الجديدة: جيش أكثر تكنولوجياً وأشدّ فتكاً!، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2020/2/23، انظر: https://www.madarcenter.org

[18] نتنياهو يتحدث عن دوافع الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، عربي 21، 2020/9/7.

[19] دنيس روس، الاتفاق الإسرائيلي – الإماراتي خطوة أساسية للسلام ورسالة بالغة الأهمية للفلسطينيين، معهد واشنطن، 2020/8/13، انظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alatfaq-alasrayyly-alamaraty-khtwt-asasyt-llslam-wrsalt-balght-alahmyt-llflstynyyn

إيران". ويصف رحماندوست، أستاذ "البحوث الفلسطينية" في جامعة طهران، بأن "التطبيع الأمني سيضيف قوّة أكبر لإسرائيل، وضعف أكبر للدول العربية"، مؤكداً أن "التطبيع الأمني سيضرّ بالقضية الفلسطينية ولن يجلب الأمن لأحد".[20]

2. التعاون الاستخباراتي:

لا تتوقف المصالح الأمنية بين "إسرائيل" ودول التطبيع عند حدود الموقف المشترك ضدّ إيران، كما أن الأخيرة ليست الهدف الوحيد لهذه المنطلقات الأمنية، فقط كشفت وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، في 2020/8/17، أن اتفاق تل أبيب وأبو ظبي على التطبيع يمهد لتكثيف التعاون الاستخباري والعسكري بينهما في البحر الأحمر، وبحسب الوثيقة، فإن التعاون في مجال الأمن يتصدر قائمة مجالات التعاون المحتملة بين البلدين، وتنصّ على أن اتفاق التطبيع يجعل من الممكن تعزيز تحالف عسكري بين دول الخليج، بالإضافة إلى تكثيف التعاون بشأن أمن البحر الأحمر.[21]

ولذلك، يُعدّ المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار، أن التطبيع سيقود إلى نشوء "بؤر أمنية" إسرائيلية حول إيران، وهذا الأمر، من وجهة نظره، سيؤدي إلى تعزيز القدرات الأمنية الإسرائيلية في مواجهة إيران، قائلاً: "إسرائيل موجودة الآن في أذربيجان، وآسيا الوسطى، وتركيا، وحتى في العراق إن لم يكن بشكل رسمي، وأصبح الآن في الخليج".[22]

ولعل ما يعكس عمق التعاون الأمني والاستخباراتي الخفي بين "إسرائيل" والإمارات، المقابلة التي أجراها مراسل الشؤون العربية والفلسطينية في القناة 12 الإسرائيلية، أوهاد حيمو Ohad Hemo، مع رئيس شرطة دبي سابقاً، ضاحي خلفان، الذي كشف عن تفاصيل اغتيال الموساد الإسرائيلي القيادي في حركة حماس

[20] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع مجتبي رحماندوست، مستشار الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، والأمين العام لجمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني، 2021/3/4.

[21] التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. خطط تعاون عسكري بالبحر الأحمر ورئيس الموساد في أبو ظبي، الجزيرة.نت، 2020/8/18.

[22] مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، 2021/3/6.

محمود المبحوح سنة 2011 بفندق بإمارة دبي، حيث عدّ عملية اغتيال المبحوح خطأً استراتيجياً للموساد، وقد بدا خلفان متردداً في الإفصاح عن نوعية العلاقة الاستخباراتية بين البلدين، لكنه كان واثقاً باستعداده لتبليغ المخابرات الإسرائيلية بمعلومات لمنع أي عملية تفجيرية داخل أحد المطاعم في تل أبيب وإحباطها بحال توفرت لديه معلومات بهذه الخصوص.

كما يتطلع السودان، هو الآخر، إلى توظيف التطبيع مع "إسرائيل" في التعاون بملف "مكافحة الإرهاب"؛ بما يفتح الطريق أمامه للوصول إلى البيت الأبيض وصندوق النقد الدولي، تمهيداً لإزالة اسمه من القائمة الأمريكية للدول الراعية لـ"الإرهاب"، وهو ما أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo في 2020/12/14؛ مما أنهى تصنيفاً استمر منذ سنة 1993، وشكّل ضغطاً على الاقتصاد السوداني، وأدى لكبح المساعدات المالية عنه.

وفي المقابل، تسعى "إسرائيل"، من خلال علاقتها بالسودان، إلى مواجهة النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية، وقد سبق أن عدّت "إسرائيل" السودان بأنها تهديد أمني؛ نظراً لكونها ممراً تستخدمه إيران لتهريب السلاح إلى حزب الله وحركة حماس؛ ما اضطرها إلى استهدافها عبر غارات جوية سنة 2009، وتنفيذ هجوم طويل المدى على مصنع ذخيرة في السودان سنة 2012.

لذلك يعدّ موقع السودان على البحر الأحمر مهماً من الناحية الاستراتيجية لـ"إسرائيل"، فهو يسيطر على الطرق البحرية المؤدية إلى ميناء إيلات، وهي عقدة رئيسية داخل شبكات نقل الأسلحة إلى غزة وسيناء، وبالتالي، فإن العلاقات الودية والتعاون الأمني الوثيق مع الخرطوم يمكن أن يقوّض إلى حدّ كبير الروابط بين إيران والمنظمات المسلحة في غزة.[23] وقد نشرت وزارة الاستخبارات الإسرائيليّة، في 2022/10/24، تقريراً يغطّي المصالح الإسرائيليّة في السودان خلال السنوات المقبلة، وأورد التقرير أن الاهتمام الإسرائيلي الأوّل في السودان هو أمني، وجاء فيه أنه "في أعقاب الاتفاق بين تل أبيب والخرطوم، يمكن للسودان المساعدة في منع تهريب السلاح

[23] رحمة حسن، تطبيع العلاقات السودانية الإسرائيلية ومرحلة جس النبض، موقع المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020/10/5، انظر: https://marsad.ecss.com.eg/41556

في خطّ السودان – مصر – غزّة، ومنع تموضع جهات تجهّز لعمليات تخريبيّة معادية على أراضيه، وإمكانية إحباط إقامة قواعد بحرية لجهات معادية مثل إيران وتركيا على شواطئ البحر الأحمر".[24]

تمتلك "إسرائيل" منظومة استخبارية واسعة بمهام ومسمّيات متعددة، تتمثل في جمع المعلومات والقيام بكل العمليات الخاصة والضرورية، وفي مقدمتها الاستخبارات المدنية الداخلية: جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*)، والخارجية: جهاز الموساد Mossad، والعسكرية: شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان Aman)، وهذه الأجهزة تمثّل "القوّة السريّة لإسرائيل"، وأوكلت إليها مهمة الحفاظ على أمنها، وخوض الصراع العربي الإسرائيلي عبر فتراته.

وفي مقاربتها التقليدية للأمن، تستثمر "إسرائيل" كثيراً من الجهد في الاستخبارات والإنذار المبكر والردع؛ بقصد تقليص الإنفاق على إبقاء حالة التأهب مستمرة، وبالتالي، فإن اتفاقات التطبيع الأخيرة ستسمح لـ"إسرائيل" بجمع المعلومات الاستخباراتيّة من الدول العربية عبر العلاقات الديبلوماسية الجديدة.

وستوظّف "إسرائيل" غالباً هذه العلاقات في "تحسين صورتها"، ويظهر هذا بأنه هدف ديبلوماسي في مضامينه وأبعاده، ولكنه بمنظور المصلحة الإسرائيلية من التطبيع قد يرتقي إلى كونه حاجة أمنية أساسية، ويُستدل على ذلك في التوظيف الإعلامي له لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

فآيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، رأى في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت في2019/9/27، أن "إسرائيل دولة لا يمكن الانتصار عليها".[25] وهذا يعني أن "إسرائيل" تستعمل التطبيع منصّة لتحسين صورتها كدولة تمارس حقها في تأمين نفسها في وسط مزدحم بالتهديدات، وتقديم صورة عدوانية مقابلة لأعدائها.

ويمكن الإشارة هنا إلى تصريح السفير الإسرائيلي السابق إسحاق ليفانون Itzhak Levanon بمصر، في 2020/6/8، الذي أشاد فيه بجهود الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في "تحسين صورة إسرائيل"، ورأى أن النجاح في هذا المجال

[24] وقف إمدادات السلاح لغزّة.. الاستخبارات الإسرائيليّة تكشف عن مصالح إسرائيل في السودان، موقع وكالة سما الإخبارية، 2020/10/24، انظر: https://samanews.ps/ar

[25] آيزنكوت: لا يوجد مفهوم أمني إسرائيلي تجاه الفلسطينيين، عرب 48، 2019/9/27.

سيسمح لـ"إسرائيل" بالتقدّم في التطبيع.[26] وهنا يرى الخبير في الأمن القومي إبراهيم حبيب، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن وجود "إسرائيل" وجعلها مكوّناً طبيعياً في المنطقة "هي حالة أمنية بالدرجة الأولى".[27]

خريطة نشرتها وزارة الجيش الإسرائيلي لمسار شحنة أسلحة تزعم أنها كانت متوجهة لقطاع غزة في 2014

ولذلك، يقول الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، في مقابلة خاصة مع الباحث، إن في مقدّمة الدوافع الأمنية للتطبيع، كسر النظرية العربية تجاه "إسرائيل"، التي تعدّها "عدواً محتلاً يجب محاربته"، وما يتبع ذلك من مواقف وقرارات مثّلت الأرضية الصلبة في السياسة العربية طوال الثمانين سنة الماضية، إضافة إلى إعادة صياغة الثقافة الشعبية تجاه "إسرائيل"، وما يتطلّبه ذلك من مراجعة المحتوى التعليمي والإعلامي الموجّه للجمهور العربي، كما يرى لافي أن التعاون الاستخباري مع "إسرائيل" ذات السمعة القوية في العمل الاستخباري، سيساعد الأنظمة العربية في ملاحقة المعارضين المحليين، وفي مقدمتهم قيادات جماعة الإخوان المسلمين.[28]

ويوافقه الرأي، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط، الذي وصف، في مقابلة خاصة مع الباحث، الدول المطبّعة بأن معظمها ذات أنظمة استبدادية لا تنبثق عن إرادة شعبية حرّة، وبالتالي تبقى دائماً في خشيّة من الشعوب، فتروّج "إسرائيل" لهذه الدول فكرة دعمها في مواجهة شعوبها، لذلك، يقول حطيط، إن التطبيع الأمني فيه مصلحة لـ"إسرائيل" بمنع تشكّل بيئات المقاومة أو التأثير عليها.[29]

---

[26] الاحتلال يشيد بجهود السيسي في تحسين صورة "إسرائيل"، عربي 21، 2020/6/8.

[27] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع إبراهيم حبيب، خبير في الأمن القومي.

[28] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، خبير في الشؤون الأمنية، 2021/3/3.

[29] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع العميد أمين حطيط، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني، 2021/3/4.

واستناداً إلى الدافع الاستخباري، فإن متطلبات "إسرائيل" الأمنية خلال العقد الحالي، على المستوى الإقليمي تكمن في:[30]

أ. الربط بين الأمن المحلي والإقليمي، وإقامة نظام أمن إقليمي بآلية متفق عليها، وبضمانات أمريكية ودولية.

ب. وضع آلية إسرائيلية – عربية لفضّ النزاعات بدعوى خفض التسلح وضبطه، ومعالجة النزاعات المسلحة، وقد تبدأ بشكل غير رسمي لدعم العلاقات، وبالإخطار المتبادل عن التدريبات العسكرية، وتطوير خطوط الاتصال المباشر.

ج. الاهتمام بإجراءات تبادل الثقة وعرض التطبيع مع الدول العربية، مقابل تجميد الاستيطان—وليس وقفه—وخصوصاً التطبيع الاقتصادي مع دول الخليج العربي.

د. منع صعود قوى إقليمية منافسة لـ"إسرائيل"، والأهم عندها خلال العقد الحالي إزالة الخطر الإيراني، إما بتعديل سلوكه في دعمه للمقاومة في لبنان وفلسطين، وتهديداته المتكررة من إزالة "إسرائيل" من الوجود، ومنع أو إيقاف برنامج إيران النووي والصاروخي، أو بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

ومن هذا المنظور، وصف رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري، ضمن ندوة أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في 2020/10/13، أن اتفاقيات التطبيع تتيح لـ"إسرائيل" الدخول إلى قلب النظام العربي، واختراق المجتمعات العربية وبثّ بذور الفتنة والانقسام بداخلها، إضافة لاستنزاف أموال الدول النفطية تحت مسمى "الاستثمار التكنولوجي".[31] ويظهر إذاً أن التطبيع أتاح ظروفاً استراتيجية مثالية لتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي واحتياجاته، ومهّد البيئة لتعاون استخباري "فوق الطاولة" أكثر جرأة وكثافة، وضمن أطر أمنية رسمية.

ولذلك، يؤكد ممثل حركة حماس في إيران خالد القدومي، في مقابلة خاصة مع الباحث، أن الخرق الأمني في التطبيع الأخير خطير جداً، وليس على القضية الفلسطينية فقط، قائلاً: "فمنذ 72 عاماً من الاحتلال تحتاج إسرائيل إلى اعتراف دول هامشية ليس لها

[30] حسين موسى، محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء ومرحلة ما بعد "الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي، 2014/4/17، انظر: https://democraticac.de/?p=219

[31] مخاطر التطبيع مع "إسرائيل" على الأمن العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، **العربي الجديد**، 2020/10/13.

أي وزن جيوسياسي"، مشيراً إلى أن الخرق الأمني هنا هو أن التطبيع جلب "إسرائيل" بدل أن تكون بعيدة جغرافياً عن مناطق التوتر، لتصبح في منطقة الخليج وتنشئ قواعد تتحول إلى محطات تجسس على إيران، وبالتالي دول التطبيع أوجدت توتراً إضافياً. كما رأى أن الاختراق الأكبر للتطبيع، في أن الحركة الصهيونية كان من ضمن أهدافها الأساسية منذ نشأتها، أن تصبح "إسرائيل" كياناً منسجماً مع محيطها البيئي، ولأنهم لم ينجحوا في ذلك من خلال الحروب العسكرية والضغوط الاقتصادية، يحاولون الآن عبر القوة الناعمة بالتطبيع.[32]

3. الصناعات الأمنية:

تُعدّ بعض الدول العربية متلقياً رئيسياً للخدمات الأمنية والتقنيات الاستخباراتية الإسرائيلية، ففي سنة 2008، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبو ظبي عقداً مع شركة أي جي تي إنترناشونال AGT International، وهي شركة سويسرية مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي ماتي كوتشافي Mati Kochavi، لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت النفط والغاز، وزودت الشركة نفسها أبو ظبي بثلاث طائرات مسيّرة، بهدف تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية، كما زودت شرطة أبو ظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم عين الصقر Falcon Eye، بدأ العمل به رسمياً في تموز/ يوليو 2016، وفي واقعة عُدّت بداية للتعاون الاستخباراتي والأمني الإسرائيلي مع السعودية، استعانت الرياض، في آب/ أغسطس 2012، بمجموعة من الشركات العالمية في الأمن السيبراني، من بينها شركة إسرائيلية لحماية أمن المعلومات لوقف الهجوم الذي تعرضت له شركة أرامكو السعودية؛ فقد اخترق متسللون أجهزة كومبيوتر تابعة للشركة باستعمال فيروس يدعى شمعون؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل إنتاج النفط السعودي.[33]

وبات معروفاً أن الإمارات استفادت خلال السنوات الماضية من العديد من أنظمة التجسس الإسرائيلية لملاحقة المعارضين، وللتجسس حتى على بعض قادة الدول، بالإضافة إلى نشطاء وساسة بارزين في المنطقة وغيرهم، ولكن يرجح أن رفع السرية

[32] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي، ممثل حركة حماس في إيران.

[33] وحدة الدراسات السياسية، "التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه،" سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020/6/21.

عن العلاقة سيسرع من استفادة الإمارات من بعض الإمكانات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية، وهو ما تحدّث عنه صراحة وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش حين قال إن القضايا التي تهمّ الإمارات هي الزراعة، والأمن الغذائي، والدفاع السيبراني، والسياحة، والتكنولوجيا.[34]

وقد أقرّ رئيس الأمن السيبراني لحكومة الإمارات، محمد حمد الكويتي، في حوار مع موقع كالكاليست Calcalist الإسرائيلي في 2021/11/21، بأنه مع توقيع اتفاق التطبيع بدأت الكثير من المعاملات مع شركات الإنترنت الإسرائيلية، بما في ذلك مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية والتعليم، قائلاً، إن "إسرائيل شريك استراتيجي لنا، هي جيدة في مجال الدفاع السيبراني وبناء مناعة إلكترونية"، وإن "المنتجات التي طورتها إسرائيل في مجال السوفت وير والهارد وير، تساعدنا في تعزيز القدرات الحالية".[35]

وفي السياق، تكشف وثيقة الاستخبارات الإسرائيلية الصادرة في 2020/8/17، أن شركات الأسلحة الإسرائيلية تسعى جاهدة لزيادة صادراتها الدفاعية إلى دول الخليج، مع تحوّل العلاقات إلى علنية ورسمية. ويقدّر رئيس قطاع الأعمال في "إسرائيل"، دوبي أميتاي Dubi Amitai، أن المجالات التي ستوفر فرصاً للشركات الإسرائيلية بالاندماج، تتمثل في القطاع الأمني، ويشير إلى أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية المتخصصة في إنتاج منظومات السلاح والتقنيات القتالية، ستُمنح الفرصة الأكبر للاندماج في السوق الإماراتي، وضمنها الشركات المتخصصة في إنتاج منظومات الدفاع الجوي، وتقنيات الفضاء، والتحصينات والدفاع، والشركات السيبرانية. ولعل أبرز الشركات الإسرائيلية التي عملت بالسرّ مع أبو ظبي هي أنظمة رافائيل الدفاعية المتقدمة Rafael Advanced Defense Systems المحدودة، والصناعات الجوية والعسكرية الإسرائيلية، وشركة إلبيت Elbit Systems التي تعمل على تطوير نظم إلكترونية للأسلحة المتطورة وتصنيعها.[36]

---

[34] صفقة التطبيع.. 12 سبباً تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل"، الجزيرة.نت، 2020/8/16.

[35] الإمارات تقر بالتعاون مع شركات "سايبر" إسرائيلية قبل التطبيع، وكالة الأناضول، 2021/11/21، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

[36] من السر إلى العلن.. تعاون أمني يشهر صفقات الأسلحة والاستثمارات العسكرية بين إسرائيل والإمارات، الجزيرة.نت، 2020/8/29.

ويظهر تقرير صادر عن منظمة برايفيسي انترناشونال Privacy International (PI) البريطانية غير الحكومية سنة 2016، وجود 27 شركة إسرائيلية متخصصة في هذا القطاع الأمني، وينقل أن شركة أن أس أو الإسرائيلية المعروفة، صممت برنامج بيجاسوس Pegasus الشهير للاختراق والتجسس، والذي تسبب في اختراق عشرات الهواتف لنشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين من قبل حكومتي الإمارات والسعودية.

ويعتقد الباحث في مركز هرتسليا متعدد التخصصات يوسي مان Yossi Mann، أن حجم الاستثمارات والصفقات بين الإمارات وشركات التكنولوجيا والصناعات الجوية والأسلحة الإسرائيلية بين 300 و500 مليون دولار سنوياً، علماً بأن مجمل التبادل التجاري بين "إسرائيل" والدول العربية يصل إلى 300 مليون سنوياً، وفق معطيات معهد التصدير الإسرائيلي The Israel Export and International Cooperation Institute.

وهذه الصفقات تشكل جزءاً من الجهود التي تبذلها "إسرائيل" لتوسيع نفوذها في دول دائرة مجالها الحيوي، التي تمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن دول آسيا الوسطى شمالاً إلى وسط إفريقيا وجنوبها، وباب المندب على البحر الأحمر جنوباً، ويعدّ ذلك واحداً من العوامل الرئيسية التي توجّه السياسة الإسرائيلية.[37]

أما عن آثار ذلك عربياً، فيرى الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، أن "شراء أجهزة تقنية للتصنت، وبعض الأسلحة الفريدة من إسرائيل، سيزيد من قوة ردع الديمقراطية في الدول العربية".[38] ما يعني أن لهذا الدافع المتعلق بالاستثمارات الأمنية أبعاداً خطيرة على حقوق المواطن العربي والحريات العامة، وقد يؤشر ذلك إلى أهداف إسرائيلية بعيدة المدى للتطبيع الأمني تتعلق برغبتها في منع تشكّل أيّ نواة جديدة لثورات عربية شبيهة بما جرى في سنة 2011، أو بعبارة أخرى العمل لضمان عدم الفزع مرة أخرى، بافتراض أن هذه الثورات ستترك آثاراً على "أمنها القومي" وبيئتها الإقليمية.

---

[37] فادي نحاس، "المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية،" في منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020).

[38] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، 2021/3/3.

خامساً: انعكاسات الدوافع الأمنية على القضية الفلسطينية:

يُظهر استعراض الدوافع الأمنية أعلاه، بأنها تحقق في ظاهرها مصالح خارجية لـ"إسرائيل"، لكن الضرر الرئيسي لها يعود على القضية الفلسطينية التي تعدّ أساس الصراع العربي الإسرائيلي، لذا فإن من الأهمية بمكان حصر هذه الأضرار؛ كي تنكشف الأهداف الإسرائيلية الحقيقية لهذا التطبيع، وفضح خطورتها في أن تنفّذ بإسهام عربي.

إن الإحاطة الشاملة بهذه الأخطار تبدأ، من وجهة نظر الباحث، باستعراض انعكاسات كلّ دافع على حدة، على القضية الفلسطينية، ويمكن إجمالها في العناوين أدناه:

1. فكّ الارتباط:

في الجانب المتعلّق بإيران، فإن واحداً من الأهداف الرئيسية للردع وكبح الطموح الإيراني في المنطقة، هو تقويض الروابط بين إيران والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، والأمر نفسه في التعاون الأمني الوثيق مع الخرطوم.

وهنا يقول، الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط إن "إسرائيل اعتبرت نفسها بعد العام 1982 أنها باتت بمأمن عن أي مواجهة مع الجيوش العربية، لكن الذي يؤرقها هو المقاومة على وجهين: المسلّحة سواء في قطاع غزة أو جنوب لبنان، وبيئة وهيئات دعم المقاومة المتواجدة في كل المناطق العربية".[39]

ويُعدّ ما كشفته كتائب القسام، الجناح المسلّح لحركة المقاومة الإسلامية حماس، عبر برنامج "ما خفي أعظم" الاستقصائي، الذي بثّته قناة الجزيرة القطرية، في 2020/9/14، من معلومات مرتبطة بإمداداتها العسكرية، عن معلومات حول جهود عربية – إسرائيلية – أمريكية تهدف إلى وقف إمداداتها العسكرية، أحد الشواهد الخطيرة على ذلك. فقد كشف البرنامج أن التحولات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، والتوجّه العربي نحو التطبيع مع "إسرائيل"، أثّر على الإمدادات العسكرية الواصلة لحماس في قطاع غزة. كما ظهر في البرنامج، رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، الذي

[39] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع أمين حطيط، 2021/3/4.

قال إن "السودان كانت في السابق، من إحدى الدول الوسيطة التي ساهمت في احتضان ودعم المقاومة".[40] وبالتالي، فإن التطبيع ساعد في قطع شريان الإمداد الرئيسي للمقاومة الفلسطينية، حتى إن ضابطاً إسرائيلياً في جهاز الاستخبارات العسكرية أمان، وصف التطبيع بأنه "ضربة لإيران وحماس معاً".

ويقول الخبير في الأمن القومي إبراهيم حبيب حول ذلك: "إسرائيل تريد تحويل الدول العربية إلى أدوات وظيفية لحماية أمنها، وهذا نجحت فيه بشكل كبير".[41] لكن ممثل حماس في إيران خالد القدومي، يدافع بأن "التطبيع ليس له جذور بين شعوب المنطقة ومدارسها الفكرية، وحتى على المستوى الحكومي فشل في أن يحرز مكاسب عامة، لكنه في المقابل عطّل الحلّ العادل للقضية والحقوق الشرعية الفلسطينية".[42]

2. عدوان عربي:

يسهم التعاون الاستخباري، الذي سيشهد مع التطبيع، قفزة استثنائية قد تكون غير مسبوقة في تاريخ العمل الاستخباري الإسرائيلي، كزيادة في عدد الأجهزة الاستخبارية التي تعمل ضدّ الفلسطينيين، أو بعبارة أخرى نشوء منظومة "استخبارات إقليمية" تعمل لصالح "إسرائيل".

ويؤكد ذلك، ما أعلنه وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen، في 2020/10/25، بأن "إسرائيل تسعى، تحت مظلة أميركية، لبناء تحالف إقليمي يضم إضافة لإسرائيل، كلاً من السودان والإمارات والأردن ومصر".[43] وبينما لم يفصّل كوهين في غايات هذا التحالف وأهدافه، إلا أن هوية جهة التصريح، وزير الاستخبارات، وطبيعة عملها، ترجّح بأن العمل موجّه ضدّ القضية الفلسطينية ولا يستثنيها.

وسينتج عن هذا التحالف، كأحد أبرز تجلّيات التطبيع الأمني، تكثيف جهود ملاحقة الفلسطينيين وجمع المعلومات عنهم، وتتبّع قادة المقاومة وتنفيذ اغتيالات ضدّهم، على نحو ما حدث مع القيادي في حماس محمود المبحوح في دبي؛ عبر تجنيد شبكات تجسس عربية للقيام بأدوار قد لا تقل أهمية عن دور الجيوش؛ لتنفيذ عمليات وقائية وتنفيذية

---

[40] التحالف العربي الإسرائيلي.. هل يهدف لنزع سلاح "حماس"؟، وكالة الأناضول، 2020/9/14.

[41] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع إبراهيم حبيب.

[42] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي.

[43] وزير الاستخبارات الإسرائيلية: نسعى لبناء تحالف إقليمي من 5 دول، **العربي الجديد**، 2020/10/25.

خاصة، تخدم الأمن الإسرائيلي، وهذا يمكن اعتباره "انتصاراً كبيراً" لدور "إسرائيل" في تشويه أولويات الدفاع العربي، وهذه أخطر الانعكاسات التي ستضر بالقضية الفلسطينية، حين تصل ذروة التعاون الاستخباري إلى مستوى "عدوان عربي" على الفلسطينيين؛ التزاماً باتفاقات التطبيع وتحت ذريعة "الأمن المتبادل".

وتتجلى مؤشرات ذلك، في حملة الاعتقالات التي شنّتها السلطات السعودية، في شباط/ فبراير 2020، هي الثانية من نوعها بحق مقيمين فلسطينيين داعمين أو مقربين من حركة حماس. فقد أورد حساب "معتقلي الرأي"، المعني بمعتقلي الرأي في السعودية، عبر حسابه في تويتر، أن السلطات السعودية "شنّت حملة اعتقالات تعسفية جديدة طالت مقيمين فلسطينيين على خلفية دعمهم للمقاومة"، قائلاً إن "عدداً ممن اعتقلوا في الحملة هم من أقارب أو أبناء من اعتقلوا في الحملة الأولى" التي جرت في نيسان/ أبريل 2019 للسبب ذاته. وكشف أن من بين معتقلي الحملة الأولى القيادي بحماس محمد الخضري، 81 عاماً، الذي يعدّ منسق العلاقات بين السعودية وحماس، ونجله الأكبر هاني.[44]

ويفسّر إصرار السعودية على موقفها ورفض الاستجابة للوساطات السياسية والاتصالات الديبلوماسية في هذه القضية، بأن حملات الاعتقال جاءت كمدخل لتوثيق العلاقة بين الرياض وتل أبيب، واستجابة لرغبة أطراف دولية، ومنها الولايات المتحدة، في التضييق على المقاومة الفلسطينية، وبالخصوص حماس، وتجفيف منابع تمويلها. وهي في أبعادها الأخرى، شكلاً من أشكال الضغوط السياسية على الحركة لقطع علاقتها بإيران. وغالباً فإن هذه الحملات، في ظلّ التطوّر الأخير في العلاقات العربية الإسرائيلية، ستزداد حدّة وتتسع في نطاق إقليمي أكبر؛ تتويجاً للتحالف الأمني الذي أشار إليه وزير الاستخبارات الإسرائيلي.

ولهذا السبب، يَعدّ المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمدار، التطبيع جاء خطوة على طريق إيجاد تحالف مقابل لتحالف محور المقاومة، كما يعدّ ذلك "دليل انهزام عسكريّ وأمنيّ".[45]

[44] اعتقالات جديدة لفلسطينيين بالسعودية على خلفية دعم المقاومة، الجزيرة.نت، 2020/2/13.

[45] مقابلة أجراها الباحث مع محمد مهدي شريعتمدار، 2021/3/6.

كما أن تصدّر السعودية بموقعها الإقليمي الوازن لهذه الحملات وتنفيذ الأجندة الغربية، يؤشر إلى أنها ستكون تقليداً عربياً لبقية دول التطبيع، ما يعني بداية عهد جديد من الملاحقات والاعتقالات والتضييقات ضدّ الفلسطينيين في الدول العربية والخارج. أو كما قال الخبير العسكري والاستراتيجي اللبناني العميد أمين حطيط إن "المستهدف الرئيسي من التطبيع الأمني هو كل عدو حقيقي لإسرائيل، فهو يستهدف محو المقاومة في المنطقة، وتحديداً في فلسطين ولبنان وسوريا".

ويوافقه الرأي الخبير في الشؤون الأمنية محمد لافي، بأن التعاون الاستخباري سيقود إلى التضييق على كوادر المقاومة التي تعمل في الدول العربية لتوفير الدعم والإمداد للمقاومة الفلسطينية، إلى جانب إشباع البيئة الشعبية بالمفردات والرموز الإسرائيلية، بما يُسهّل التجنيد الأمني مع الإسرائيليين، "بعد أن تمّ هدم المانع النفسي الذي كان يستحيل على الإسرائيليين التحرك بوجوده".[46]

3. قمع التضامن الخارجي:

توجد أسباب ظاهرة لاستثمارات دول التطبيع العربي في الصناعات الأمنية الإسرائيلية، ومنها السعي إلى تتبّع المعارضين وملاحقتهم، وإبقاء "عين الدولة" على الداخل؛ تحسباً لأي حراكات معارضة أو رافضة حتى للتطبيع مع "إسرائيل"، أو لنشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان. لكن واحدة من أبرز الاستخدامات الأمنية غير المعلنة لهذه التقنيات الإسرائيلية، هي قمع التضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية؛ من خلال فرض رقابة مشددة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وشنّ حملات تشويه إعلامية ضدّ الفلسطينيين.

ويؤكد هذا الأمر، ما كشفته منظمة سكاي لاين Skyline International الحقوقية الدولية؛ بأن بعض الاعتقالات السعودية بحق مقيمين فلسطينيين داعمين أو مقربين من حركة حماس، تمّت بسبب تغريدات قديمة ضدّ الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2014، ودعم المنظمات الفلسطينية المسلحة.[47] والأمر نفسه حدث مع الشاب

[46] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع محمد لافي، 2021/3/3.

[47] سر تصعيد حماس ضد السعودية وكواليس أزمة المعتقلين منذ بدايتها، موقع عربي بوست، 2019/9/10، انظر: https://arabicpost.net

السعودي عبد العزيز العودة الذي اعتقلته السلطات السعودية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛ لكتابته تغريدات يدافع فيها عن القضية الفلسطينية، وفق ما أعلن الأكاديمي السعودي عبد الله العودة نجل الداعية المعتقل سلمان العودة، الذي علّق قائلاً: "بهذا الاعتقال تتكشف النوايا السيئة في الاستمرار في حملات الاعتقال والقمع حتى لمجرد تأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها".[48]

لذلك يقول الخبير الأمني واصف عريقات، في مقابلة خاصة مع الباحث، بأن "الأضرار الأمنية للتطبيع تبرز في منح معلومات تفصيلية عن الفلسطينيين وكل من يدعم القضية الفلسطينية، إلى الأعداء، وتسهيل محاربتهم والتضييق عليهم، وتجفيف مصادر التمويل والتسليح".[49] لذلك يشدد ممثل حركة حماس في إيران خالد القدومي على أن "التطبيع حركة تحدٍ كبيرٍ لعقائد المنطقة وتاريخها، وعتبة للاختراق الأمني إلى داخل المنظومة العربية، التي كانت جداراً منيعاً لمشروع المقاومة"، ويختم بأن "الأمور إذا سارت بهذا الاتجاه، فسيكون وضع إسرائيل هو المقدم على الحق الفلسطيني".[50]

سادساً: الاستنتاجات:

تأسيساً على ما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى استنتاجات مهمة، على النحو التالي:

- لم تعد الدول العربية مصدر تهديد لـ"إسرائيل"، وسيقود التطبيع الأخير إلى إيجاد صياغة جديدة للنظريات الأمنية، أو اعتماد استراتيجيات جديدة لمرحلة "ما بعد التطبيع"، تتبنّى تعابير سياسية جديدة، تتجاوز تعبير "الحرب الراقدة" الذي استخدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين سابقاً؛ لوصف العلاقة القائمة بين "إسرائيل" والمحيط العربي.
- تسبب التطبيع بانكشاف الأمن العربي، وإضعاف الموقف الموحّد من القضية الفلسطينية، ومنح "إسرائيل" في المقابل، ضمانات أمنية قد ينتج عنها تراجع مستويات الإنفاق الأمني بشكل كبير؛ وهو ما سيسهم في تعافي الاقتصاد الإسرائيلي.

[48] السعودية تعتقل شاباً من عائلة "العودة" لتغريده عن فلسطين، الخليج أونلاين، 2019/10/14.
[49] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع واصف عريقات، خبير أمني.
[50] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالد القدومي.

- يدعم التطبيع وجود "إسرائيل" في الخليج العربي وتعظيم مكانتها الإقليمية، على حساب القضية الفلسطينية وأولويتها، كما أتاح لها التفاعل مع البيئة الاستراتيجية الجديدة بكل ما تحمله من فرص ومكاسب أمنية.
- سيوجد التطبيع ضغوطاً على القيادة الفلسطينية الرسمية في ملف التسوية مع "إسرائيل"، وسيزيد من التدخّل العربي في القرار الفلسطيني؛ لصالح تنفيذ أجندات تصبّ في صالح "إسرائيل".
- سيشتد الخناق على المقاومة الفلسطينية، وستواجه قيوداً مشددة ستؤثر في قدرتها على تلقّي الدعم وإمدادات السلاح؛ بما يسهم في تثبيت التفوق العسكري الإسرائيلي، ودعم موازين القوّة لصالح "إسرائيل"، أو بعبارة أخرى، فرض "حصار عربي" عليها في قطاع غزة.
- سيمنح التطبيع "إسرائيل" ضوءاً أخضر لارتكاب جرائم ضدّ الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وسيوفّر غطاء عربياً لها.
- تضاؤل احتمالات اندلاع ثورات عربية جديدة أو "ربيع عربي ثانٍ" بتعبير آخر، فلم يعد ذلك يلقي بظلاله على الأمن الإسرائيلي، وتراجعت المخاوف من ذلك، لكن يظل هناك هامش لإمكانية ذلك كردّ فعل من الشعوب العربية على التطبيع.
- تغيّر الصورة العدائية عن "إسرائيل" على المستوى الرسمي وفي النطاق الديبلوماسي، ودعم روايتها التي تحاول إظهارها بأنها دولة ديموقراطية جديرة بالاندماج والقبول في الإقليم.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، فإنها في الجوانب الأمنية توصي بالتالي:

- إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك وتفعيلها، بعد إدخال تعديلات عليها تلائم التطورات الإقليمية الأخيرة.
- إطلاق منتدى أمني دائم الانعقاد، يضمّ أوسع شبكة من الخبراء الأمنيين والاستراتيجيين؛ لرصد التطبيع الأمني وتتبع مخاطره، وإجراء تحديث دائم لخريطة التهديدات المترتبة عليه، والتحذير منها.
- تأسيس غرفة أمنية مشتركة بين أقاليم المقاومة العربية، تقوم بمهام إدارة المخاطر والمعلومات الأمنية وتبادلها، وتشرف على تشديد دوائر الأمن والحماية حول

الشخصيات المهمة وقيادات المقاومة الفاعلة وتأمينها، وقد تكون الغرفة خياراً مقابلاً للتحالف الاستخباري الناشئ عن التطبيع، ومضاداً له.

- تنمية الوعي الأمني لدى المجتمع العربي، عبر تكثيف برامج التوعية الأمنية من خلال قطاعات التعليم والثقافة، والمبادرات المجتمعية والشبابية، ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية، بالاستعانة بمختصين ومرشدين في مجال الأمن المجتمعي.
- إطلاق دليل السلامة الأمنية لتفادي أو الحذر من الأضرار المترتبة على استخدام الأنظمة العربية للتقنيات الأمنية وبرامج الاختراق والمراقبة، ويتضمّن أيضاً حقائق حول أساليب الاستدراج الاستخباري الإسرائيلي؛ من أجل الوعي بها والحذر منها.
- إطلاق حملات مناصرة رقمية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتضحيات شعبها، وفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحقهم.
- دعم وتشجيع إنتاج تحقيقات استقصائية تواصل الكشف عن أي نشاطات أمنية عربية ضدّ أي مقاومة للاحتلال الإسرائيلي وأيّ مخاطر للتطبيع على المجتمعات العربية، على غرار تحقيق "الصفقة والسلاح" الذي أنتجته قناة الجزيرة في أيلول/ سبتمبر 2020، وتحريض الرأي العام العربي ضدّ هذه النشاطات ومصدرها.

Abstract

The Security Motives of the Arab-Israeli Normalization and Its Impact on the Palestine Issue

The study examines the security motives of Arab-Israeli normalization, as they are the primary risk of the Arab-Israeli relations, not to mention their grave repercussions on the Palestine issue. The study is based on the opinions of experts, observers and security experts. It also reviews these motives under three main headings that are based on the components and strategy of the Israeli national security. The study concludes that normalization will lead to a new formulation of the security theories for the "post-normalization" phase, which among their most primary risks will directly target the Palestine issue and resistance. In return, the Israeli security influence in the region will increase, and there will be Israeli security gains at the expense of the Arab national security. These changes would require to realize the risks of security normalization, annul the recent agreements and establish a joint Arab risk management, on the basis that Israel is the only security threat in the region.

Keywords:

Arab-Israeli normalization	The Palestine issue	The Israeli national security
The Palestine resistance		Security normalization

Studies on Normalization with the Zionist State

The Award-Winning Studies of the International Research Competition "No to Normalization"

هذا الكتاب

يُعدُّ التطبيعُ مع الاحتلال الإسرائيلي من أكبر المخاطر التي تواجهها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، حيث إنه يهدف بشكل رئيسي إلى إعادة تشكيل منظومة العلاقات والقيم والمفاهيم العربية والإسلامية تجاه الاحتلال، وفق الرؤية الصهيونية؛ ويهدف إلى عزل فلسطين عن أبعادها العربية والإسلامية والاستفراد بقضية فلسطين سعياً لشطبها، وإغلاق ملفها.

يحتوي هذا الكتاب على 13 بحثاً، تمّ انتقاؤها من الأبحاث الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"، والتي نظمتها الهيئة العامة للشباب والثقافة – غزة، بالمشاركة مع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، وأكاديمية المسيري للدراسات والتدريب – غزة، ومركز المبادرة الاستراتيجية – ماليزيا. والأبحاث المنشورة هي أبحاث علميَّة محكَّمة، تمّ إجازتها من الجهة التي حكّمت المسابقة، وقد غطّت الأبحاث بشكل متكامل الجوانب الشرعية، والتربوية، والثقافية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية، والعسكرية المتعلقة بمقاومة التطبيع.

يُعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتعلقة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي لا غنى عنها للمعنيين والمتخصصين؛ وقد خضع الكتاب لإجراءات التحرير العلمي من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وتوثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-614-494-026-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net